«التجاري» يعلن الفائز بالسحب الكبير للربع الثاني

أجرى البنك التجاري الكويتي السحب الكبير للربع الثاني والسحب اليومي على «حساب النجمة»، يوم الاحد 2 يوليو 2017 في المركز الرئيسي للبنك، بحضور وزارة التجارة والصناعة ممثلة في عبدالعزيز أشكناني، وقد فاز كل من: اولا السحب الكبير – الربع الثاني جائزة الـ 150.000 دينار كويتي شيخ جوسيا بيجم ، ثانيا : السحب اليومي» حساب النجمة» جائزة الـ 7.000 دينار كويتي لكل فائز نسيب محمد نسيب طالب ومنصور احمد عبدالله بورخان

وقال البنك : الآن يمكنك تحقيق كل أحلامك على أرض الواقع مع حساب النجمة في حلته الجديدة حيث تم زيادة قيمة الجوائز الكبرى لسحوبات حساب النجمة لتصل إلى 250.000 دينار كويتي، بالإضافة إلى كونه الحساب الوحيد الذي يقدم أكبر جائزة يومية في الكويت بقيمة 7،000 دينار كويتي.

خسائر كبيرة على صعيد مؤشرها السعري بسبب العوامل السلبية

ترقب وعزوف ومضاربات وراء تراجع البورصة

انهت بورصة الكويت تعاملاتها امس الأحد على خسائر كبيرة على صعيد مؤشرها السعري بسبب مجموعة من العوامل السلبية جاء في مقدمتها حال الترقب والعزوف عن أوامر الشراء إذ مالت الكفة ناحية البيع أكثر بنسبة فاقت 60 في المئة وسط المضاربات.

وكان واضحا من منوال الحركة تأثر وتيرة التعاملات بنظام التداولات الجديد الذي يعتمد على نسبة صعود 20 في المئة أو الهبوط بذات النسبة حيث لعبت شركات صغيرة دورا محوريا في تكبد المؤشر الرئيسي نقاطا كبيرة أفقدته توازنه الذي كان يسير عليه قبل شهر رمضان.

ولم تكن بورصة الكويت الوحيدة التي شهدت هذا التراجع الكبير فقد شملت أيضا معظم اسواق المال الخليجية بسبب التوترات الجيوسياسية في المنطقة ما دفع الكثير من المتعاملين لاسيما الصغار منهم إلى عدم الولوج في أية أوامر حتى تتضح الرؤى فيما يتعلق بمحفزات ايجابية ما أثر على السيولة التي كانت في مستوى متدن.

ووفقا لتقرير شركة بيان للاستثمار فقد أضافت بورصة الكويت نحو 163 مليون دينار كويتي (نحو 533 مليون دولار) مكاسب لقيمتها السوقية في الجلسات الخمس الأخيرة من شهر رمضان المبارك حيث وصلت القيمة الرأسمالية في نهاية الأسبوع الأخير قبل العطلة إلى 26ر74 مليار دينار (نحو 87ر4 مليار دولار).

وارتفعت هذه القيمة بنسبته 61ر0 في المئة مقارنة مع مستواها في الأسبوع قبل السابق والذي كان 26ر57 مليار دينار (نحو 86ر88 مليار دولار).

وكان لافتا في مسار الأداء العام لجلسة اليوم بروز الاهتمام تجاه بعض أسهم المجموعات علاوة على التركيز على الشركات مزدوجة الإدراج كما الحال على سهمي شركتي (جي اف اتش المالية) و(هيتس تليكوم) علاوة على الأسهم الخاملة وفي صدارتها سهم شركة (استهلاكية) و (تعليمية).

ورغم الانخفاض الذي طال المؤشر السعري إلا أن العديد من الشركات التشغيلية كانت في حال تماسك لافت ما انعكس إيجابا على مكونات مؤشر (كويت 15) والذي استطاع التمسط بالخانة الخضراء منذ البداية وحتى قرع جرس الاغلاق.

جانب من تداولات البورصة

وتابع بعض المتعاملين إفصاح شركة الصالحية العقارية بشأن حادث حريق في موقع انشاء مشروع شركة العاصمة العقارية إضافة إلى إفصاح عن صدور حكم في دعوى قضائية.

واهتم بعض المتعاملين بإيضاح مجموعة (جي إف إتش الماليه) التي عينت (سيكو) كصانع للسوق لشراء أسهم خزينة إضافة إلى إيضاح من شركة (المجموعة المشتركة للمقاولات) بشأن قضية علاوة على إفصاح مكمل بشأن تعديل تواريخ استحقاق أسهم المنحة.

وبالنظر إلى الشركات التي كانت في بؤرة الارتفاعات فكانت تدور حول (إيفا فنادق) و(استهلاكية) و(سنرجي) و(مواشي) و(أرزان) أما الأكثر تداولا فكانت (الامتياز) و(هيتس تليكوم) و(تعليمية) و(ابيار) و(زين).

واستهدفت الضغوطات البيعية وعمليات جني الأرباح أسهم العديد من الشركات في مقدمتها (ريم) و(اياس) و(أجوان) و(ابار) و(الأنظمة) في حين شهدت الجلسة ارتفاع أسهم 27 شركة وانخفاض أسهم 69 شركة من إجمالي 115 شركة تمت المتاجرة بها.

واستحوذت حركة مكونات مؤشر أسهم (كويت 15) على 3ر7 مليون سهم تمت عبر 695 صفقة نقدية بقيمة نحو 6ر4 مليون دينار (نحو 15 مليون دولار).

وأقفل المؤشر السعري منخفضا بنحو 3ر150 نقطة ليبلغ مستوى 52ر6612 نقطة محققا قيمة نقدية بلغت نحو 3ر9 مليون دينار (نحو 4ر30 مليون دولار) من خلال 5ر48 مليون سهم تمت عبر 2529 صفقة نقدية.

بناءً على طلب إدارة الإفصاح لدى هيئة أسواق المال

بنوك كويتية تعلن انكشافاتها في قطر

كشفت 3 بنوك، وهي بيت التمويل الكويتي (بيتك) ووربة، والخليج، عن انكشافاتها في دولة قطر بناءً على طلب إدارة الإفصاح لدى هيئة أسواق المال.

وأوضح بيتك في بيان للبورصة امس الأحد، أن إجمالي انكشافات المجموعة التي تزيد عن سنة في قطر تبلغ قيمتها 31 مليون دينار، وتمثل نحو 0.19% من إجمالي موجودات المجموعة،كما في مارس الماضي.

وتابعت، أن 55% منها تخص جهات حكومية، فيما تتمثل انكشافات على بنوك قطرية نحو 45%، علماً بأن أصول بيتك بلغت 16.4 مليار دينار بنهاية مارس الماضي.

وقال بنك وربة، أن إجمالي انكشافاته تجاه قطر تعادل 32.8 مليون دينار، بما يمثل 2% من إجمالي الأصول، موضحاً أنها موزعة على منتجات ومؤسسات متنوعة بشكل رئيسي تخص بنوك قطرية ذات تصنيفات ائتمانية «A+»، إلى جانب صكوك قطر السيادية ذات تصنيفات ائتمانية «AA».

البنوك تعلن عن انكشافاتها في قطر

وتبلغ إجمالي اصول البنك في نهاية مارس الماضي نحو 1.32 مليار دينار.

وبلغ إجمالي انكشافات بنك الخليج 12.24 مليون دينار، تشكل 0.2% من إجمالي موجودات المصرف، موضحاً أنها انكشافات سيادية منخفضة المخاطر مع حكومة قطر.

يشار إلى أن أصول البنك بلغت 5.59 مليار دينار بنهاية مارس 2017.

يشار إلى أن البنوك الكويتية باشرت الإفصاح عن انكشافاتها في دولة قطر؛ بناء على طلب إدارة الإفصاح لدى هيئة أسواق المال.

وانكشاف الشركات على البنوك هو عدم تغطية الموجودات في حساب الشركة لدى البنك المطلوبات التي على الشركة، وكلما زاد المبلغ المنكشف زادت الخطورة.

«ستاندرد أند بورز» تعدّل النظرة المستقبلية لبنك «الخليج» إلى «إيجابية» من «مستقرة»

عدلت وكالة «ستاندرد أند بورز» للتصنيف الائتماني نظرتها المستقبلية لبنك الخليج من «مستقرة» إلى «إيجابية»، كما ثبتت تصنيف البنك الإئتماني طويل وقصير الأجل عندالمرتبة «A-/A-2»،

وأشارت الوكالة في تحديثها الأخير لتصنيفات بنك الخليج، إلى أن «البنك» قام بتحسين رسملته، كما نجح في تخفيض المخاطر على قروضه على مدى السنوات الثلاث الماضية، ما يؤكد قدرته على المحافظة على معدل أعلى من 10% لكفاية رأس المال المعدل حسب المخاطر، مع افتراض امكانية تغطية تكلفة المخاطر وحدوث تحسن بسيط في هوامش الربح ونمو حجم الإقراض لديه أكثر من 5% على مدى العامين المقبلين.

بالإضافة إلى ذلك، واصل بنك الخليج مبادراته الرامية إلىتحسين ملف مخاطره. وقد حقق بذلك تقدماً ملحوظاً في حل مشاكله الكبيرة القديمة كما هو واضح في عمليات الاسترداد على القروض القديمة في عام 2016.

وأكدت الوكالة بأن تصنيفها لبنك الخليج جاء نتيجةلقوة مركز أعماله واستقراره، المستمدة من مركزه كرابع أكبر بنك تجاري في الكويت.وذكرت أن حصة «بنك الخليج» السوقية من القروض والودائع تقارب 10%، ما يعزز تنوع إيراداته. كما ترى الوكالة أن البنك تمكن من الايفاء بالتزاماتهفي تحويل نموذج أعماله منذ الأزمة المالية العالمية في عام 2009.

ووفقا للتصنيفات الصادرة عن ستاندرد آند بورز العالمية فإن «ملف التمويل والسيولة لدى بنك الخليج يواصل مرونته تجاه انخفاض أسعار النفط ويدعم تصنيفاتنا. كما أن الأصول السائلة لدى البنك بمفهومها الشامل تغطي بشكل كافي احتياجات التمويل للخدمات المصرفية للشركات على المدى القصير».

ويعكس هذا التقييم وجهة نظر الوكالة بأن بنك الخليج من بين البنوك المهمة في الكويت، والدعم الكبير الذي تقدمه الحكومة لهذه البنوك في القطاع المصرفي. ونتيجةً لذلك، فإن تصنيف الوكالة طويل الأجل لبنك الخليج قد ارتفع ثلاث درجات، ما يعكس رأي الوكالة في احتمال حصول البنك علىدعم حكومي استثنائي إذا اقتضى الأمر.

وتعكس النظرة الإيجابية لوكالة «ستاندرد أند بورز» احتمال واحد من أصل ثلاثة احتمالات بأن البنك سيحافظ على الزخم الإيجابي في رأس المال والمخاطر على مدى الأشهر الـ24 المقبلة، مشيرة إلى أنها سترفع تصنيفات البنك إذا تجاوزت نسبة كفاية رأس المالالمعدل حسب المخاطر 10 في المئة، ومن المرجح أن يحصل ذلك من خلال تعزيز رأس المال وتوزيعات الأرباح بشكل معتدل.

تأهيل 25 موظفا للعمل في الفروع

«بيتك»: برنامج تدريبي متكامل للمعينين الجدد

خالد السبيعي وامانى المري مع المتدربين

نظم بيت التمويل الكويتي «بيتك» برنامجا تدريبيا متكاملا لتاهيل 25 موظفا من دفعة المعينين الجدد لبدء مهام عملهم بالفروع، ضمن اطار سياسة رفع كفاءة الموظفين وصقل مهاراتهم وتطوير خبراتهم.

وخلال افتتاحه البرنامج التدريبي بحضور عدد من مسؤولي «بيتك» وبرنامج إعادة هيكلة القوى العاملة والجهاز التنفيذي للدولة، أكد نائب المدير العام للخدمات المصرفية في «بيتك» خالد السبيعي، حرص البنك على تطوير امكانيات ومهارات الموظفين وتأهيلهم، مشيرا الى اهمية التعامل الراقي مع العملاء وفق أعلى معايير جودة الخدمة، ومواجهة متطلبات العمل التي يركز من خلالها البنك على المنافسة والارتقاء في خدمة العميل، بما يؤكد ريادته في تقديم أرقى الخدمات والمنتجات المصرفية.

وشدد السبيعي على اهمية الانضباط في العمل وتطوير المهارات في سبيل تحقيق الانجازات والذي ينعكس بصورة مباشرة على النمو والتطور الوظيفي، منوها بأن «بيتك» يتمتع ببيئة عمل متميزة ودرجة عالية من التواصل الداخلي والشفافية، ولا يألُ جهدا في توفير أحدث الأدوات التقنية والبرامج المتوافقة مع المعايير العالمية للتكنولوجيا المصرفية وتطوير الموظفين بما يساهم بزيادة الانتاجية وتحسين الاداء العام.

وأشار الى ان «بيتك» مؤسسة مالية اسلامية كبيرة وذات مكانة مرموقة عالميا، الامر الذي يوفر فرصا أكبر للتطور الوظيفي واكتساب المهارات والخبرات المتنوعة في جميع المجالات، وهذا طموح كل موظف جديد يرغب بأن يتميز بين زملائه في العمل .

وبدورها، ثمّنت المسؤولة في ادارة تنمية القوى العاملة الوطنية ببرنامج إعادة هيكلة القوى العاملة والجهاز التنفيذي للدولة أماني المري، جهود «بيتك» في تدريب وتأهيل العمالة الوطنية من خلال الخطط التدريبية المتميزة والشاملة، مشيرة الى ان «بيتك» نال عدة جوائز في مجال تدريب وتطوير الموارد البشرية.

ويستمر البرنامج التدريبي على مدار 5 اسابيع، فيما يغطي مجالات متنوعة تشمل المنتجات المصرفية من حسابات وبطاقات وودائع وخطابات وخدمات، ومقدمة عن مفهوم فلسفة البنوك الاسلامية، والتكييف الشرعي للمنتجات المصرفية، والكشف عن التزوير والتزييف، ودورات في مهارات البيع، الى جانب باقة متنوعة من المواد وورش العمل المتعلقة بأساسيات و مهارات العمل ضمن فروع «بيتك»، بالإضافة الى التدريب على النظم المختصة بهذا الشأن. ويركز البرنامج على أهمية جودة الخدمة والتركيز على العميل كأحد المحاور الاساسية في «بيتك».

التقرير أكد أن المزيد من البنوك المركزية تنضم إلى قافلة التقييد

«الوطني»: تقييد الظروف المالية في الاتحاد الاوروبي سيرفع اليورو

- أعضاء المجلس الفدرالي يشكون في فكرة أن التضخم الأميركي سيعود
- المستوى الحالي من السياسة المعتمدة بالنسبة لسعر الفائدة ملائم

قال تقرير البنك الوطني الصادر امس الأحد أنه : يبدو أن آراء أعضاء مجلس الاحتياط الفدرالي في النصف الثاني من 2017 ليست مجمعة على الوضع الحالي للاقتصاد الأمريكي. وكرر رئيس مجلس احتياط سانت لويس، جيمس بولارد، آراءه بأن «المستوى الحالي من السياسة المعتمدة بالنسبة لسعر الفائدة هو ملائم نظرا للجو الاقتصادي الحالي»، ولكن بعض أعضاء المجلس الفدرالي بدأوا يشكون في فكرة أن التضخم الأمريكييعود بشكل موثوق باتجاه المعدل المستهدف.

وبالنسبة لحجم ميزانية المجلس، يبدو على الأقل أن هناك إجماعا بوجوب الحذر في إعلان تعديل في الميزانية في وقت قريب وأي قرار من الأرجح أن يؤجل حتى نهاية الصيف.

واضاف التقرير : مع ازدياد عدم اقتناع السوق بشأن رفع كبير لسعر الفائدة على الأموال الفدرالية في أميركا، ومع أرجحية استمرار فترة التسامح في أوروبا، من الأرجح أن نشهد استمرار تراجع الدولار الأمريكي في النصف الثاني من 2017، مع خطر ارتفاع العملات ذات العوائد المتدنية التي تم تجنبها في السنوات الثلاث الأخيرة. وإذا ما ارتفعت توقعات السوق بشأن تقييد البنك المركزي الأوروبي أكثر كما كان الحال هذا الأسبوع، سيؤدي ذلك على الأرجح إلى تقييد الظروف المالية في منطقة اليورو وإلى ارتفاع اليورو مقابل الدولار.

وتابع: يبدو أن المزيد من البنوك المركزية العالمية تنضم إلى قافلة التقييد من خلال تغيير رأيها. وسواء كان بنك كندا، بنك إنكلترا والبنك المركزي الأوروبي؛ فقد ساعدت كلها على خفض الدولار من خلال رفعها لليورو والدولار الكندي والجنيه الإسترليني هذا الأسبوع.

ومن ناحية الصرف الأجنبي، استمر تراجع الدولار بعد بروز الاحتمالات الأخيرة للتقييد في البنك المركزي الأوروبي وبنك إنكلترا. وخسر الدولار 1.56% من قيمته خلال الأسبوع، وتراجع إلى 95.50، وهو أدنى مستوى له منذ أكتوبر 2016. وكان الدولار بتجه إلى أسوأ ربع سنة في سبع سنوات يوم الجمعة، وارتفع بشكل هامشي فقط مقابل العملات الرئيسة الأخرى. وبدأ الدولار الأسبوع عند 97.254 وأنهاه عند 95.66.

وذكر: بدأ اليورو ارتفاعه يوم الثلاثاء من الأسبوع الماضي حين قدّم رئيس البنك المركزي الأوروبي، ماريو دراغي، نظرة متفائلة لاقتصاد منطقة اليورو، وكان رأيه بشأن التضخم إيجابيا، قائلا إن «القوى الدافعة للتضخم قد استبدلت بالقوى الدافعة للانكماش». وإضافة إلى ذلك، ذكر دراغي أن هناك حاجة للسياسة النقدية التسهيلية الآن، ولكن سيتم سحب هذه السياسة تدريجيا حين يرتفع التضخم. وارتفع اليورو مقابل الدولار يوم الخميس إلى مستويات عليا جديدة لهذه السنة عند 1.1445. وبدأ اليورو الأسبوع عند 1.1196 وأنهاه يوم الجمعة عند 1.1427.

وتابع: بالنسبة للجنيه الإسترليني، فقد بدأ الأسبوع مقابل الدولار عند 1.2739 وكان في وضعية تثبيت وضعه حتى يوم الأربعاء حين اكتسب دعما من رئيس بنك إنكلترا، مارك كارني، الذي أفاد بأن رفع أسعار الفائدة في بريطانيا في الأشهر القليلة القادمة قد يصبح أكثر ملاءمة وأن تسامح لجنة السياسة النقدية حيال ارتفاع التضخم قد يبدأ بالزوال قريبا. وفي نهاية الأسبوع، ارتفع الجنيه مقابل الدولار إلى أعلى مستوى له في 6 أسابيع وسط تنامي التوقعات بأن أسعار الفائدة قد ترتفع قريبا، فيما يتلاشى عدم اليقين السياسي عقب الانتخابات.

واورد: على صعيد السلع، ارتفعت أسعار النفط بنسبة 5% هذا الأسبوع، بدعم من البيانات الحكومية التي أظهرت تراجعا في إمدادات البنزين الأمريكي، التي بقيت سابقا مرتفعة، لتنهي الأسبوع فوق $45.

اليورو يواصل ارتفاعه امام الدولار

الاحتياط الفدرالي

لم تعط رئيسة المجلس الفدرالي، جانيت يلن، أية إشارات هذا الأسبوع حول ما إذا كان التقييد الحالي قد تغير، قائلة «لقد أوضحنا جيدا أننا نظن أنه سيكون ملائما من أجل بلوغ أهدافنا أن نرفع أسعار الفائدة بشكل تدريجي جدا». ولكنها قالت إن تقويمات الأصول، بحسب بعض المقاييس، «تبدو مرتفعة، ولكن لسنا متأكدين من ذلك».

وبموازاة ذلك، قال نائب رئيسة المجلس، ستانلي فيشر، إن ارتفاع تقويمات الأسهم وغيرها من شرائح السوق العالمي يمكن تفسيرها جزئيا بارتفاع التوقع الاقتصادي، ولكن أيضا بارتفاع الإقبال على المخاطر. وحذّر فيشر أيضا من التراخي. «حتى الآن، لم يؤد الارتفاع الواضح في الإقبال على المخاطر إلى زيادة الرفع في كافة النظام المالي، ولكن هناك ما يدعو للمراقبة الدقيقة.»

الوضع الحالي للاقتصاد

بالنسبة للوضع الحالي للاقتصاد، قال رئيس احتياط سان فرانسيسكو، جون ويليامز، «استعاد الاقتصاد الأمريكي، بل تجاوز، معايير التوظيف الكامل. وبالرغم من أن معدل التضخم لدينا لا يزال نوعا ما دون المستوى المستهدف في المدى المتوسط والبالغ 2%، فإنني وزملائي في اللجنة الفدرالية للسوق المفتوح نتوقع أن نبلغ هذا الهدف في السنة القادمة أو ما شابه ذلك».

ومن ناحية أقل إشراقا، قال رئيس احتياط فيلادلفيا، باتريك هاركر، إنه يظن أنه قد يكون على المجلس الفدرالي أن يعيد التفكير في خططه لرفع أسعار الفائدة إذا استمر التضخم في أميركا في التراجع. «توقعي هو لوقف إعادة استثمار أرباح السندات هذه السنة وربما رفع أسعار الفائدة مرة أخرى، ولكن إذا بدأنا نرى التضخم يتراجع ... فسأعيد التفكير. يجب أن نكون منفتحين على ذلك.»

ومع عدم وجود إشارات إلى ارتفاع التضخم والأجور المتدنيين، لا يظن رئيس احتياط مينيابوليس، نيل كاشكاري، أنه على المجلس الفدرالي أن يكون في عجلة لرفع أسعار الفائدة. وقال كاشكاري يوم الثلاثاء «لماذا نحاول تهدئة الاقتصاد في حين يمكن أن يكون لا زال لدينا بعض التراخي في سوق العمل، ولا زال هناك مجال لارتفاع التضخم؟». «لا نرى ارتفاعا سريعا جدا للأجور ولا نرى تضخما. ذلك يعني بالنسبة لي أن الاقتصاد ليس قريبا من بلوغ نمو سريع».

بيانات أمريكية قاتمة

ارتفع مؤشر ثقة المستهلك الأمريكي من 117.6 إلى 118.9 في يونيو، مقابل التوقعات البالغة 116، وجاء ذلك نتيجة مكون الوضع الحالي الذي ارتفع من 140.6 إلى 146.3، فيما تراجع مؤشر التوقعات من 102.3 الشهر الماضي إلى 100.6.

وارتفع أيضا مؤشر مجلس احتياط ريتشموند للتصنيع من 1 في مايو إلى 7 في يونيو، وفاق توقع الإجماع البالغ 5. وبالنظر إلى التفاصيل، فإن مكوّني الشحنات والطلبات الجديدة ارتفعا، وبقي التوظيف على حاله نسبيا.

ومن ناحية أكثر إشراقا، تم رفع الناتج المحلي الإجمالي الأمريكي في الربع الأول بعد المراجعة إلى 1.4% فيما كان الإجماع 1.2%.، ويشكّب هذا ضعف معدل النمو الأصلي للربع الأول الذي سجل 0.7%. وكانت هناك مراجعات في كل التقرير ولكن أكبر تغيير كان في الاستهلاك، الذي تم رفعه بعد المراجعة من 0.6% إلى 1.1%. وانخفض الاستثمار بعد المراجعة من 4.8% إلى 3.7%، عاكسا في الغالب إنفاق قطاع الأعمال.